

العرض والطلب

تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

الجماعات المسلحة (الحليفة للحكومة والمعادية لها على حد سواء).

■ حظر الامم المتحدة لم يحول دون وصول الأسلحة الى دارفور، نظراً لعدم استعداد حكومتي السودان وتشاد وغيرهما من الأطراف على الالتزام بأحكام الحصار ولعدم وجود رصد منيع من قبل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد).

■ حظر الاتحاد الأوروبي على الأسلحة يبدو فعالاً إلى حد كبير في منع عمليات نقل الأسلحة المباشرة من الاتحاد الأوروبي للسودان، لكن مصنعي الأسلحة والسماصرة والناقلين الأوروبيين لا يزالون منغمسين في العمليات غير المباشرة لنقل الأسلحة لهذا البلد. فثمة حاجة واضحة لتحسين إنفاذ الحظر وأن تتخذ الشركات والأفراد الذين يتخذون من الاتحاد الأوروبي مقراً لهم العناية الواجبة.

■ تبين المعلومات المتيسرة أن حكومات تشاد وليبيا واريتريا قامت بتسليح جماعات من غير الدول في دارفور إما كجزء من سياسة رسمية أو من خلال غرض الطرف عن هذه الأنشطة.

حيازات حكومية

■ بدأ من أواخر سنة ٢٠٠٩ خيمت الظلال على التفاؤل الذي أعقب التوقيع على اتفاق السلام الشامل ٢٠٠٥ بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لتزايد الانتهاكات وانعدام الثقة المتبادلة والاستفزاز، فضلاً عن إمكانية العودة إلى الصراع المسلح، سواء كان ذلك على نطاق محلي أو على النطاق الإقليمي. وواصل الطرفان، حزب المؤتمر الوطني وحكومة جنوب السودان، حيازتهما للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المخصصة لقواتهما المسلحة (وكذلك للجماعات الحليفة أو التي

العرض والطلب على الأسلحة الصغيرة من لدن الجهات المسلحة في السودان، مسلطاً الضوء على الاتجاهات والتطورات الأخيرة. كما يصف سلاسل الإمدادات الأساسية والآليات التي تتم عبرها عمليات نقل الأسلحة، ويخلص إلى ما يلي:

■ إزدياد الطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الجهات التابعة للدولة والجهات من غير الدول في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل واتفاقية سلام دارفور. ومن المرجح أن يبقى الطلب والعرض على الأسلحة، في الفترة المفضية إلى الانتخابات العامة في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٠ والاستفتاء على حق تقرير مصير الجنوب في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عالياً.

■ الصين وايران مسؤولتان عن الغالبية الساحقة (أكثر من ٩٠ في المائة) من واردات حزب المؤتمر الوطني من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المععلن عنها خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٨. لقد جرى توثيق التحقق من عمليات نقل الأسلحة إلى جنوب السودان من أوكرانيا عبر كينيا في سنتي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨.

■ رغم تنامي واتساع حياة قوات أمن الدولة، فإن الأغلبية الكبيرة من الأسلحة المتداولة في البلاد لا تزال خارج سيطرة الحكومة. وإذ تحوز قوات الأمن الرسمية التابعة للخرطوم ٤٧٠ ألف قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن هنالك، ربما، مليوني قطعة سلاح في أيدي المدنيين في أرجاء البلاد كافة.

■ مقتنيات الخرطوم الجديدة من الأسلحة سوف تفضي على أغلب الظن إلى اتساع انتشار الأسلحة واشاعة انعدام الأمن في السودان، نظراً إلى أن مخزونات الحكومة هي المصدر الرئيسي لأسلحة

اعتباراً من أواخر سنة ٢٠٠٩، بدأ مستقبل السودان محفوفاً بالمخاطر بشكل متزايد. والجوانب الرئيسية لاتفاق السلام الشامل، الذي ستنتهي صلاحية العمل به خلال سنة واحدة لا غير بشكل فعلي، لم تنفذ بعد. وعلى الرغم التقدم المحرز في الأيام الأخيرة^١، إلا أن عملية السلام لا تزال تترنح من أزمة إلى أخرى. فما قبل ثلاثة أشهر فقط تنبأ زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بعودة الحرب مع حزب المؤتمر الوطني الذي يتزعمه الرئيس عمر البشير بنسبة ٥٠ في المائة^٢ وما كان هنالك، في الوقت نفسه، حل للصراع في دارفور. وما هو ذو دلالة التخطيط الآن لاجراء محادثات بين الحكومة والمتمردين الدارفوريين في شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، غير أن هنالك الكثير من العقبات التي تعترض التقدم: فالجماعات المسلحة الرئيسية لا تزال متفتتة والميليشيات العربية تزداد احباطاً، وما لبثت معظم الجهات المسلحة تمارس خياراتها العسكرية^٣.

وبالتوازي مع هذه التطورات المقلقة، نما الطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - وبعض منظومات الأسلحة التقليدية الأكبر - وسط القوات الحكومية والمتمردين والجماعات اللامنحازة في البلد، نمواً كبيراً منذ اندلاع القتال في دارفور في أواخر سنة ٢٠٠٢ وتوقيع اتفاق السلام الشامل في سنة ٢٠٠٥. فاستيراد الأسلحة وعمليات نقلها داخلياً تتواصل في انتهاك للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة والقيود التي فرضتها أطراف متعددة للحيلولة دون وصول الأسلحة إلى بعض المناطق والجهات السودانية - وعلى الرغم من وجود أكثر من ٢٥ ألف فرد من قوات حفظ السلام ممن تقع على عاتقهم مهمة نشر السلام والأمن.

وفي هذا السياق، فإن فهماً أفضل لتدفقات الأسلحة وحيازتها ضروري لفهم الديناميات الحالية للأمن وسيناريوهات المستقبل المحتملة. يقوم هذا العدد باستعراض

ثلاثة نظم قانونية دولية تفرض قيوداً على إمدادات الأسلحة إلى الكيانات داخل السودان، وهي حظر الأمم المتحدة المفروض على الأسلحة إلى دارفور، وحظر الاتحاد الأوروبي المفروض على الأسلحة إلى السودان، واتفاق السلام الشامل نفسه.

منع مجلس الأمن الدولي في شهر يولييه/تموز ٢٠٠٤ توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى جهات فاعلة من غير الدول في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور^٦. ثم عزز ذلك في شهر مارس/أذار ٢٠٠٥ شاملاً جميع أطراف اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وسائر الأطراف المتقاتلة في ولايات دارفور الثلاث، بما فيها القوات المسلحة السودانية^٧. وقد فسرت لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، التي أنشئت لرصد انتهاكات الحظر، ذلك على أنه يقتصر على عمليات نقل المعدات العسكرية إلى القوات المسلحة السودانية والكيانات غير الحكومية داخل دارفور نفسها، رغم ما تشكله القوات المسلحة السودانية المتمركزة خارج دارفور من مصدر رئيسي للأسلحة المنقولة إلى المنطقة^٨.

أما الصك الدولي الأكثر شمولية الذي يقيد توريد الأسلحة إلى السودان فهو حظر الاتحاد الأوروبي على الأسلحة الذي أصبح نافذاً بتاريخ ١٦ مارس/أذار ١٩٩٤. يحظر الاتحاد الأوروبي على مواطنيه توريد الأسلحة «المواد ذات الصلة بجميع أنواعها» إلى أي كيان حكومي أو غير حكومي في السودان بصورة مباشرة أو غير مباشرة^٩. وتعرّز هذا الحظر في أوائل سنة ٢٠٠٤ شاملاً الجوانب التقنية والمالية والسمسة والنقل وغيرها من المساعدات المتعلقة بالأنشطة والمعدات العسكرية^{١٠}. حظرا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حويًا على استثناءات تتمثل بنقل المعدات الخاصة بدعم عمليات حفظ السلام المتعددة الجنسيات، وأنشطة اتفاق السلام الشامل والعمليات الإنسانية.

ويحظر اتفاق وقف إطلاق النار، الذي يشكل جزءاً من اتفاق السلام الشامل، «إعادة الإمداد بالذخائر والمعدات القتالية أو العسكرية» على قوات القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان الكائنة ضمن نطاق منطقة وقف إطلاق النار متفق عليها؛ ويسمح في مكان آخر بإعادة امداد القوات المسلحة بالمواد القتالية إذا اعتبر مجلس الدفاع المشترك ذلك ملاءماً وتم تنسيقه مع بعثة الأمم المتحدة في السودان^{١١}. منطقتا وقف إطلاق النار تشمل كل جنوب السودان، فضلاً عن ابيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان^{١٢}. ولهذا فالاتفاق يحظر على حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان القيام بنقل مواد قتالية إلى قواتهما من دون موافقة المجلس المشترك للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، مجلس الدفاع المشترك، ضمن منطقة تضم تقريباً جميع منطقة عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقليلًا من منطقة عمليات القوات المسلحة السودانية.

المصدر: لويس (٢٠٠٩)

تخوض الحرب عنهما بالوكالة)، واتخذ هذا شكل سباق تسلح رغم وجود ثلاثة صكوك قانونية ترمي إلى الحد من التدفقات (انظر مربع رقم ١). وقد تم خرق جميع هذه الصكوك الثلاثة منذ سنة ٢٠٠٥.

إمدادات الأسلحة إلى الخرطوم

لا تنشر حكومة الوحدة الوطنية معلومات رسمية عن اقتناء السلاح. إلا أن البيانات الجمركية والمتابعة الميدانية والبيانات التي تقدمها بلدان أخرى لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية تشير إلى أن المشتريات السودانية (حزب المؤتمر الوطني) للأسلحة منذ سنة ٢٠٠٠ توازعتها بشكل كبير أربع دول: الصين وإيران والاتحاد الروسي وبيلاروسيا. وجميع علاقات الإمدادات العسكرية هذه كانت قد توطدت خلال المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية^{١٣}. وأدرجت عمليات النقل الرئيسية في جدول رقم ١ رغم انه يجب عدم النظر إليها باعتبارها نهائية.

كما تدعم البيانات الجمركية، وإن شاب أدلتها نواقص خطيرة^{١٤}، الرأي القائل بأن واردات الخرطوم من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على وجه الخصوص نمت في حجمها منذ سنة ٢٠٠١، وهيمنت عليها الواردات المباشرة من الصين وإيران، إذ هما مسؤولتان، بحسب بيانات الجمارك، عن ٧٢ في المائة و٢٢ في المائة، على التوالي، من العمليات المبلغ عنها لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائر الأسلحة التقليدية والمدفعية منذ ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨ (انظر شكل رقم ١). ومصدرون تسعة آخرون يشكلون مجتمعين الـ ٦٦ في المائة المتبقية عن ذات الفترة.

إمدادات الأسلحة من الصين وإيران هي مرتكز العلاقات التجارية والعسكرية والسياسية: فالاستثمارات الصينية الرسمية، وخاصة في مجال تطوير النفط السوداني، قدمت الموارد والدافع معاً لمبيعات الأسلحة الصينية إلى السودان^{١٥}. أما الإمدادات العسكرية الإيرانية فتبدو قائمة جزئياً على الدعم الأيديولوجي منذ سنة ١٩٨٩، وترتبط مادياً بالتدريب العسكري والأيديولوجي، ولا سيما القوات شبه العسكرية الإسلامية الطابع، قوات الدفاع الشعبي^{١٦}.

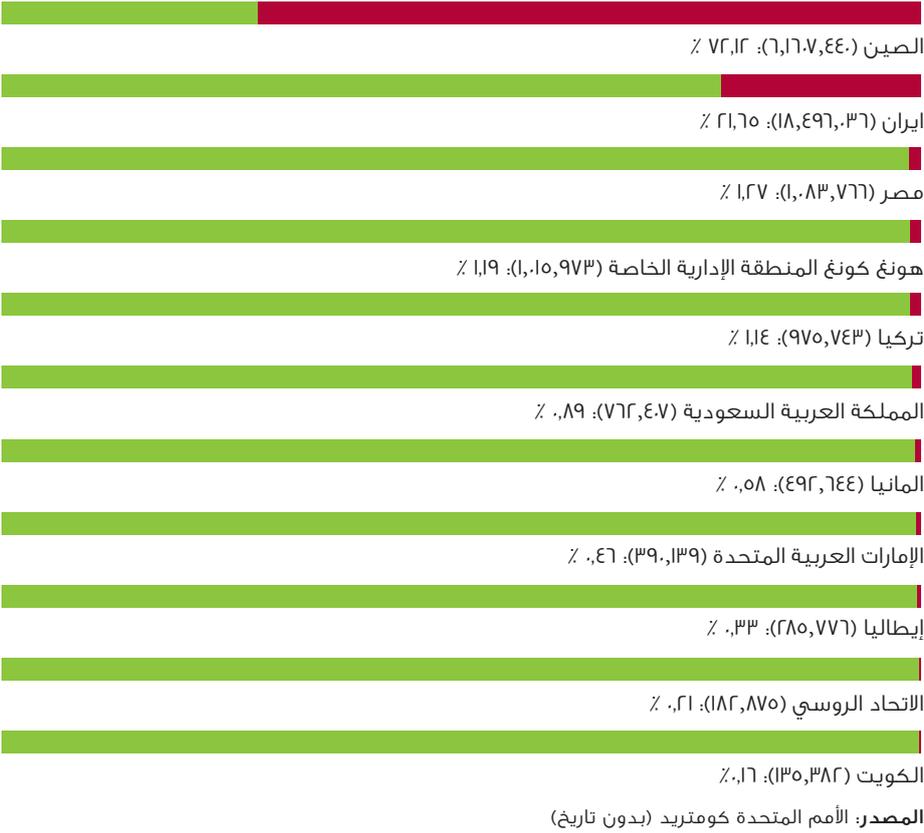
خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ كان هنالك تذبذب سنوي كبير في الواردات التي أفادت بها الخرطوم قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (كومتريد) (انظر الشكل رقم ٢). بيد أن المجموع الكلي ازداد بحدة من أقل من مليون دولار أمريكي في سنة ٢٠٠١ إلى أكثر من

جدول رقم ١ نظم الأسلحة التقليدية المنقولة إلى الخرطوم، ٢٠٠٤-٢٠٠٩

البلد المورد	أسلحة / نظم	عدد	سنة
بيلاروسيا	دبابات تي ٥٥ ام	٦٠	١٩٩٩ - ٢٠٠١
	نظم قاذفات صواريخ بي ام ٢١ غراد عيار ١٢٢ ملم	١٢	٢٠٠٢ - ٢٠٠٣
	مدافع مقطورة دي - ٣٠ عيار ١٢٢ ملم	٢٤	٢٠٠٢ - ٢٠٠٣
	بنادق ذاتية الدفع ٢٥١ عيار ١٢٢ ملم	١٠	٢٠٠٣
	مركبات المشاة القتالية	٩	٢٠٠٣
	بي إم بي ٢ مركبات استطلاع مدرعة بي ار دي ام - ٢ ناقله جنود مدرعة - بي تي آر ٧٠ (مع ابراج "كوبرا") طائرة هجوم أرضي سو ٢٥	٣٩	٢
الصين	دبابات نوع ٨٥ ام ٢	٥	٢٠٠٢
	طائرة هجوم أرضي - اي سي ٥	١٢-٢٠	٢٠٠٢
	ناقله جنود مدرعة دبليو زد - ٥٥١	١٠	٢٠٠٣
	طائرة تدريب/مقاتلة كراكورم - ك ٨ صواريخ أرض/جو محمولة اف ان - ٦	١٢	١٢
الاتحاد الروسي	مركبات مشاة قتالية طراز بي تي آر ٨٠ مروحيات قتالية (مسلمة بمي مي - ١٧ أو ام اي - ٢٤) ميغ ٢٩ مقاتلة/طائرة بري	٣٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٢
		٤٤	٢٠٠١ - ٢٠٠٨
		١٢	٢٠٠٣ - ٢٠٠٤
إيران	ناقلات أفراد مدرعة رخش	٥	٢٠٠٤

المصادر: سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية؛ قاعدة بيانات نقل الأسلحة لمعهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي؛ معدات شوهدت في الخرطوم، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

شكل رقم ١ موردو السلاح الرئيسيون للخطوط بمقتضى تقارير السودان إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومتريد، ٢٠٠٨-٢٠٠١ (دولار أمريكي) ١٨



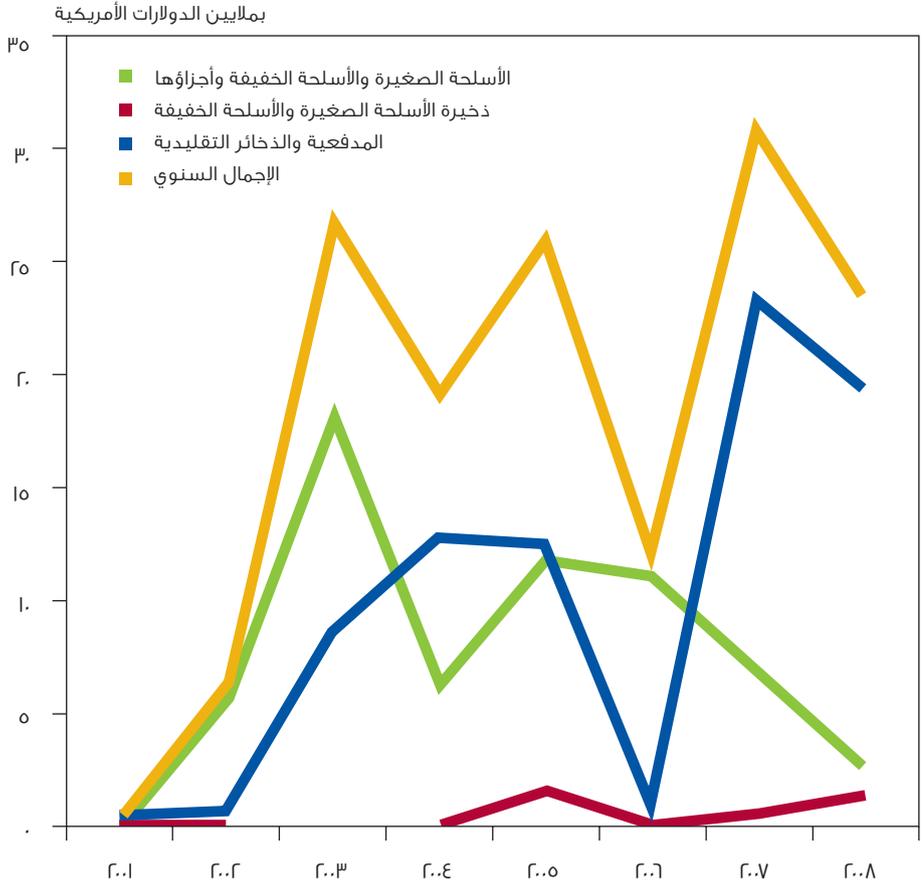
٢٣ مليون دولار أمريكي في سنة ٢٠٠٨. ومثلت الذخائر والمدفعية التقليدية أكثر من نصف القيمة الإجمالية المستوردة بقليل خلال هذه الفترة (٥٤ في المائة). أما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فتمثل ٤٣ في المائة من المجموع، وذاخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ٣ في المائة من المجموع على مدى هذه الفترة. ومن المثير للاهتمام بلوغ واردات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذروة بين سنتي ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ثم أنحدرت نوعاً ما، فيما بلغت ذروة واردات الذخائر والمدفعية التقليدية أعلى مستوياتها في ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

أما مدى إنتاج السودان من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فلا يزال غير واضح. وأدعى حزب المؤتمر الوطني منذ فترة طويلة بأنه قادر محلياً على إنتاج معدات تتراوح ما بين بنادق وقذائف صاروخية إلى دبابات قتال رئيسية. ١٧ ويكاد يتأتى الدليل على هذه القدرة بالتمام، مع ذلك، من التصريحات الصادرة عن الحكومة السودانية وصور فوتوغرافية وبيانات منشورة على موقع المنظمة الجامعة للإنتاج العسكري وتنظيم المشتريات السودانية، ألا وهي هيئة التصنيع الحربي. ومعظم هذه الادعاءات تحتاج بعدد إلى تحقق لإثبات صحتها بشكل مستقل.

امدادات الأسلحة إلى حكومة جنوب السودان

بسبب حظر الأمر الواقع الذي يفرضه اتفاق السلام الشامل على إعادة تسليح الجيش الشعبي لتحرير السودان في الفترة الانتقالية (٢٠٠٥-٢٠١١)، فضلت حكومة جنوب السودان تجنب مجلس الدفاع المشترك - وبالتالي تجنب استخدام القوات المسلحة السودانية لحق النقص - وعملت بنشاط على تعزيز اقتنائها للسلاح من السوق الدولية. هذه المشتريات مبنية على تصور حكومة جنوب السودان يفيد باحتمال نشوب صراع مسلح في المستقبل مع حزب المؤتمر الوطني وأن للجيش الشعبي لتحرير السودان حقاً مشروعاً في الحصول على المعدات العسكرية والعتاد على اعتبار ذلك جزءاً من التأهيل المهني المستمر. حكومة جنوب السودان لا تقدم تقارير ب وارداتها إلى أي جهة رسمية، وقاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للسودان لا تشمل واردات جنوب السودان فالذي عُرف عن واردات حكومة جنوب السودان إنما كشفت عنه عمليات نقل معزولة منعت أو سلت عليها الأضواء وهي في الطريق أو بالبحث الميداني. لهذه الأسباب لا بد من الافتراض بأن ما معروف ليس إلا جزءاً من عمليات النقل الفعلية التي جرت خلال الفترة الانتقالية.

شكل رقم ٢ المشتريات السنوية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ذخائرها والمدفعية /الذخائر التقليدية بحسب تقارير السودان إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومتريد، ٢٠٠٨-٢٠٠١



البلد المورد	الأسلحة	العدد	السنة/السنوات
اثيوبيا	دبابة تي - ٥٥	١٨	٢٠٠٨ *
اوكرانيا/كينيا	دبابة تي - ٧٢ ام١	+ ١٠٠	٢٠٠٧-٢٠٠٩
	قاذفات صواريخ بي ام - ٢١ عيار ١٢٢ ملم	٦ - ٨	٢٠٠٧-٢٠٠٩
	مدافع مضادة للطائرات سو - ٢٣ عيار ٢٣ ملم	١٥ - ٢١	٢٠٠٧-٢٠٠٩
	مدافع مضادة للطائرات زبو - ٤ عيار ١٤٥	غير معروف	٢٠٠٧-٢٠٠٩

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

اوكرانيا/كينيا	قاذفات صواريخ آر بي جي - ٧ في	+ ٤٠٥	٢٠٠٧-٢٠٠٩
	بنادق هجومية طراز اي كيه ام عيار ٧,٦٢	يقدر ١٠٠٠٠	٢٠٠٧-٢٠٠٩

* هذه الشحنة يمكن أن تكون دبابات قديمة للجيش الشعبي لتحرير السودان وهي عائدة من اصلاح/تجديد. المصادر: لويس (٢٠٠٩ا)؛ مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨ا؛ ٢٠٠٨ب)

وتشير المعلومات المتيسرة إلى أن حيازة جنوب السودان للأسلحة تمتد جذوره أيضا في التحالفات السياسية لعصر الحرب الأهلية، إذ يتصرف الحلفاء الاقليميون، بما فيها اثيوبيا وكينيا، بوصفهما قنوات لإمدادات الأسلحة من مخزوناتهما، أو عبر الحصول عليها من السوق الدولية.^{٢١} ومن الواضح، على كل حال، بأن قدرات الجيش الشعبي لتحرير السودان، استناداً إلى مقابلات أقيمت مع أفراد عاملين في الجيش الشعبي لتحرير السودان ومصادر دولية، فضلاً عن التقييمات البصرية لقدرات الجيش الشعبي لتحرير السودان، تظل متضائلة مقارنة بتلك التي لحزب المؤتمر الوطني/القوات المسلحة السودانية.^{٢٢}

وقع أول تحقق لعملية نقل بتاريخ ٣-٤-٢٠٠٧ يوليه/تموز ٢٠٠٨، عندما حركت سرية تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان ١٨ سلسلة دبابات من نوع تي - ٥٥ في ولاية النيل الأزرق، وادعى الجيش الشعبي (عن صدق) بأنه كان قد اقتناها في السابق وانها ارجعت بعد إصلاحها في اثيوبيا.^{٢٣} زد على ذلك إن عمليات نقل الأسلحة كان قد شرع فيها منذ سنة ٢٠٠٧. هذا ما أكده الناطق الرسمي لحكومة جنوب السودان، إذ صرح في شهر يوليه/تموز ٢٠٠٩ قائلاً إن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان قد أقتنى دبابات تي - ٧٢ خلال ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ٢٤ كما تؤكد صور الأقمار الصناعية الملتقطة بين شهري مارس/آذار ومايو/أيار اسنة ٢٠٠٩ ان دبابات بأبعاد شبيهة بأبعاد دبابات تي - ٧٢، قد لوحظت في وقت لاحق في المقر المؤقت للقيادة العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا، تطابق بصرياً تلك التي نقلت من ميناء مومباسا في كينيا في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٨. وهذه الدبابات كانت جزءاً من ثلاث شحنات من دبابات تي - ٧٢ وقاذفات القنابل النصبية على آليات وبنادق رشاشة بعبارة ١٤٥، ملم و ٢٣ مدفعاً مضاداً للطائرات وقاذفات آر بي جي ٧ وبنادق هجومية من طراز اي كيه تم شحنها من أوكرانيا بين سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بموجب عقود اطلق عليها «حكومة جنوب السودان» لكنها مرسله ظاهرياً إلى وزارة الدفاع الكينية.^{٢٥}

وتطلبت بعض من عمليات النقل هذه الموجهة لحكومة جنوب السودان، كيانات نقل وسمسرة من طائفة من الدول، بما في ذلك كيانات أوروبية، رغم حظر الاتحاد الأوروبي، الذي يمنع «خدمات السمسرة والتمويل والخدمات ذات الصلة» المعنية بامدادات الأسلحة والمواد ذات الصلة بجميع أنواعها. وقامت شركات مسجلة في المملكة المتحدة بتنظيم الشحنات الأوكرانية وشحنت بشكل جزئي من قبل شركة شحن ألمانية وسهلت من قبل وكالة شحن يديرها مواطن من

مربع رقم ٢ الأسلحة والذخائر المشتركة: القوات المسلحة السودانية والجماعات المتمردة والميليشيات

البحث الميداني الذي أنجزه فريق خبراء الأمم المتحدة^{٢٦} وباحثون مستقلون أبرز ما لا يقل عن ثلاث حالات من الأسلحة أو الذخيرة المشتركة بين القوات المسلحة السودانية والميليشيات القبلية والجماعات المسلحة الدارفورية والتشادية والجنوب سودانية. هذه القواسم المشتركة تدل بقوة على وجود مصدر مشترك يتمثل بالقوات المسلحة السودانية نفسها على أكثر ترجيح.

ذخائر مشتركة في مخزونات القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة وميليشيا قوات الدفاع بيبور والجماعات المتمردة التشادية. لقد وجدت صنایق تعبئة مميزة سميت "M081-1-667" عُثِرَ القتال بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة بالقرب من كورنوي غربي دارفور في شهر مايو/أيار ٢٠٠٩؛ وجدت في مخزونات الأسلحة التي سلمت خلال حملات نزع سلاح أعضاء سابقين في قوات الدفاع بيبور^{٢٧} بولاية جونقلي في سنة ٢٠٠٧؛ انتشلت من يد الجماعات التشادية المتمردة المسلحة خلال سنة ٢٠٠٦. وعلى الرغم من ان العلامة "M081" تشير إلى أنها تحتوي على مدافع هاون عيار ٨١، إلا إنها في الحالة التشادية كانت تحتوي على منظومات الدفاع الجوي المحمولة - أتش ان - ٥ الصينية الصنع.

الذخائر الصينية المشتركة بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة وميليشيا «الجنجويد» وأعضاء قوات الدفاع بيبور والجماعات المسلحة التشادية. تم تحديد صناديق ذخيرة ذات علامات مميزة بعبارة ١٠٨×١٢,٧ ملم و ٧,٦٢×٥٨ ملم من بين الأسلحة التي سلمها أعضاء سابقون في ميليشيا قوات الدفاع بيبور بولاية جونقلي في سنة ٢٠٠٧ (تاريخ الدفعة ٢٠٠٢-٢٠٠٣)؛ عقب الاقتتال بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة بالقرب من كورنوي في ولاية غرب دارفور في شهر مايو/أيار ٢٠٠٩ (تاريخ الدفعة ٢٠٠٤). صندوق الذخيرة الذي عُثِرَ عليه (تاريخ الدفعة ٢٠٠٨) يحتوي على ذخيرة مدموغة بختم «٨٠/٤١»، يعتقد بأنه صيني الصنع، وفقاً لفريق خبراء الأمم المتحدة ٢٠٠٩، رغم من أنه قد تمت إعادة تغليفه وتسميته في مكان آخر. كما عثر على ذخائر أخرى بعبارة ١٠٨×١٢,٧ ملم مدموغة ب«٤١» في مخزونات حركة العدل والمساواة في أم درمان ودارفور في سنة ٢٠٠٨ (تاريخ الإنتاج ٢٠٠٧). وفي مخزونات تحالف الجماعات التشادية المسلحة التي هاجمت نجامينا في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، وأستخدمتها ميليشيا «الجنجويد» التي يقودها محمد حمدان دوعلو (المعروفة باسم «حميتي») في دارفور في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ (تاريخ الإنتاج ٢٠٠٤).

قنابل هاون في مخزونات القوات المسلحة السودانية في دارفور ومخزونات ميليشيا قوات الدفاع بيبور السابقة. قنابل هاون بعبارة ١٢٠ ملم مميزة مدرجة في صناديق سميت «PM H.E-١٢٠» برمز "١١٦" تم تحديدها على أنها من بين الأسلحة التي سلمها أفراد سابقون في قوات الدفاع بيبور في ولاية جونقلي في سنة ٢٠٠٧ (رقما الدفتين ١-٤-١١٦ و ٢-٩٧-١١٦)، وانها من بين الاسلحة التي خلفتها القوات المسلحة السودانية في أعقاب هجوم على قاعدة للقوات المسلحة السودانية في كورنوي في شهر مايو/أيار ٢٠٠٩ (رقما الدفتين ١٣-١-١١٦ و ١١٦-٦-١١٦). وعلمت هذه بقنابل هاون اتش اي ٨٤٣B-OF عيار ١٢٠ ملم، وهو نوع أنتج أصلاً في الاتحاد السوفياتي، وإن يحتمل وقوع انتاجه في مكان آخر بموجب ترخيص. كما انها تشبه قنابل الهاون المعروضة في موقع (هيئة التصنيع الحربي السودانية)، وإن لا يعرف ما إذا كانت الهيئة قد قامت بتصنيعها حقاً أم تركيبها.^{٢٢}

المصدر: لويس (٢٠٠٩ب)

المملكة المتحدة في مومباسا. وقال طرفان أوروبيان مشتركان في عمليات النقل بأههما كانا على دراية بأن مقصد الشحنات هو السودان.^{٢٦}

إمدادات الأسلحة إلى الجماعات من غير الدول

الجماعات من غير الدول تنتشر في السودان، بما في ذلك قوات معادية للحكومة وجماعات قبلية مسلحة وقوات شبه عسكرية - فضلاً عن طائفة من قوات أمنية متخصصة وجيوش خاصة ليس لها ولاية ولا تسلسل قيادي معروفين. تعمل بعض الجماعات تحت السيطرة المباشرة للقوات الحكومية، بينما تبقى أخرى (شبه) مستقلة تتقبل الأسلحة والدعم بغية مواصلة أهدافها الخاصة (والتي قد تخدم أيضاً مصالح الحكومة). أما متجهات امدادات الأسلحة فتشمل المساهمات المباشرة التي تقدمها الحكومات وتلك المتسربة منها والأسلحة التي يستولى عليها خلال القتال والأسلحة التي تسرق أو يستولى عليها من مخزونات قوات حفظ السلام والتجارة على «طريقة النمل» عبر الحدود (انظر أدناه). هذا القسم يستعرض ما هو معروف عن أنماط حيازة الأسلحة لدى الجماعات المسلحة الرئيسية من غير الدول.

ورغم تنوع الطرق المستخدمة، فإن ثلاثاً من الطرق الخمسة التي عيّنت تتعامل مع أسلحة منشؤها مخزونات القوات المسلحة السودانية في الدرجة الأولى، سواء تم ذلك بإمداد متعمد، أو عن إهمال أو بالاشتراك المسلح. وتدلل القواسم المشتركة بين مخزونات الأسلحة التي تحملها الجماعات من غير الدول في جنوب السودان ودارفور على الموقع المركزي الذي تشغله القوات المسلحة السودانية في تدفق الأسلحة داخل السودان (انظر مربع رقم ٢). هذه القواسم المشتركة تجلو العلاقة بين توريد الأسلحة الدولي للسودان وحيازة الجماعات المسلحة للأسلحة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك الجماعات التي تقاتل القوات المسلحة السودانية في دارفور.

وتشير التقييمات البصرية الأساسية إلى أن الأسلحة التي تحملها الكيانات من غير الدول عبر أرجاء السودان يغلب عليها نوعان غير مفاجئين: بندق هجومية من نوع اي كيه بعبار (٧,٦٢X٣٩ ملم) وقاذفات صواريخ آر بي جي-٢ وار بي جي -٧، وكذلك بندق رشاشة من نوع ار بي كيه ودشك. معظم هذه الأسلحة قديم نسبياً، صُنعت في عشرات البلدان في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وشرق آسيا وتتداولها على نطاق واسع

الجماعات والمجموعات المحلية المسلحة في أنحاء المنطقة وخارجها، مما يجعل أمر التثبيت من مصدرها أو طريق وصولها إلى السودان صعباً. ومثلما هو مبين أدناه، على أي حال، فقد حصلت بعض الجماعات على أسلحة بمديات وقدرات تدمير وتعقيدات أكبر.

المتردون في دارفور

اعتباراً من أواخر سنة ٢٠٠٩ واصلت الجماعات المسلحة المتمردة في دارفور مساعيها في الحصول على أسلحة، منتهكة في ذلك انتهاكاً واضحاً حظر الامم المتحدة - وهذا يماثل سياسة حكومة السودان التي تقوم بتحريك المعدات العسكرية علناً للقوات المسلحة السودانية والقوات الحليفة لها في دارفور.^{٣٣} ولاحظ فريق خبراء الأمم المتحدة في تقريرهم الصادر في شهر أكتوبر/تشرين الاول ٢٠٠٩، بأن «زيادة في نسبة الذخائر من عيارات ١٢,٧ ملم، و٧,٦٢x٣٩ ملم و٧,٦٢x٥٤ ملم، فضلاً عن المركبات الرباعية الدفع التي يستخدمها جميع أطراف النزاع في دارفور وأن هذه الأصناف قد أنتجت بعد فرض الحظر»^{٣٤} وطبقاً لفريق الخبراء، فإن منتهكي الحظر هم الجماعات الدارفورية والتشادية التي تتخذ من دارفور مقراً لها، بما في ذلك حركة العدل والمساواة، جيش تحرير السودان-فصيل عبد الواحد، واتحاد قوات المقاومة.^{٣٥}

واحتازت الجماعات المتمردة في دارفور بشكل تدريجي على تسليح أكثر تعقيد، بما في ذلك بعض الأسلحة الثقيلة، منذ سنة ٢٠٠٥، ليس فقط بندق هجومية وبندق رشاشة وقذائف صاروخية ومدافع الهاون، إنما اقتنت بحلول سنة ٢٠٠٧ المنتج الصيني الجديد من قاذفات القنابل بعبار ٣٥ ملم والبنادق الهجومية الإسرائيلية تار-٢١ المنتجة حديثاً والتي تم توريدها أصلاً إلى حكومة تشاد.^{٣٦} كما شوهدت بحلول سنة ٢٠٠٨ أسلحة ثقيلة بمعية قوات حركة العدل والمساواة أو أستولي عليها منهم، ومن بينها بندق عديمة الارتداد بعباري ٨٢ و١٠٦ ملم، قاذفات صواريخ عيار ١٠٧ ملم متعددة الفوهات وفتائل التفجير الاقترابي من طراز ام جي -١ ومنظومات دفاع جوي محمولة من طراز اتش ان -٥ وصواريخ من عيار ١٢٢ ملم وذخائر لجميع هذه المنظومات.^{٣٧} وهكذا فإن حيازات الجماعات ذات التسليح الأفضل في دارفور بحلول سنة ٢٠٠٨ كانت قد تجاوزت، على ما يبدو، الجماعات ذات التسليح الأفضل في جنوب السودان خلال الحرب الأهلية بين حزب المؤتمر الوطني والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان، إذ كان لديها منظومات دفاع جوي محمولة ومدافع هاون بعبار يصل حتى ١٢٠ ملم وقاذفات صواريخ عيار ١٠٧ ملم متعددة الفوهات.^{٣٨}

ومن الجلي أن الكثير من الأسلحة التي تستخدمها الجماعات المتمردة في دارفور استولت عليها من قوافل القوات المسلحة السودانية المخطوفة وبوسيلة الاشتباك في ساحة المعركة، فقدرات الجماعات ذات التسليح الأفضل في دارفور، وبالأخص حركة العدل والمساواة، تضاهاى ما تتكبده القوات المسلحة السودانية من خسائر في ساحات المعارك إلى حد ما. فئمة ترابطات محكمة بين مخزون الأسلحة لدى القوات المسلحة السودانية وتسليح وذخيرة حركة العدل والمساواة، إذ يشترك مخزون الاثنين بنوع الأسلحة وهوية المصنعين وأرقام الدفعات والتواريخ (أنظر أدناه)، وهذا يدعم وجهة النظر القائلة بأن هذا يشكل متجه إمداد أسلحة رئيسياً للجماعات المسلحة في دارفور.^{٣٩} وتقوم حركة العدل والمساواة على وجه الخصوص، على ما يبدو، بهجمات دورية للاستيلاء على المعدات والذخيرة قبل الشروع في هجمات كبيرة، كما في حالة حملتها الهجومية على بلدة المهاجرية في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٨ وأم برو وكورنوي في شهر مايو/أيار ٢٠٠٩. ويوضح المربع رقم ٢ ظهور أسلحة مخزونات القوات المسلحة السودانية عند حركة العدل والمساواة إثر القيام بهذه الهجمات.

كما استفاد عدد من الجماعات المسلحة ذات الفعالية الأكثر في دارفور من إمدادات الأسلحة من حكومة تشاد في انتهاك واضح لحظر الامم المتحدة، إذ تخوض تشاد حرباً بالوكالة متواصلة مع السودان. فالأسلحة الصغيرة، على سبيل المثال، المشحونة للقوات المسلحة التشادية (بما في ذلك بندق هجومية وذخيرة قادمة من إسرائيل وصربيا بين شهري يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٦) ظهرت على وجه السرعة لدى جبهة الخلاص الوطني، وبعد ذلك لدى قوات حركة العدل والمساواة في دارفور في شهر مارس/آذار ٢٠٠٧ وفي شهر يوليو/تموز ٢٠٠٨، وعلى الرغم من أنه لم يتم التأكد من قيام قوات الأمن التشادية بإمداد حركة العدل والمساواة والعديد من فصائل جيش تحرير السودان بالأسلحة مباشرة، غير أن هذه الحركات تمارس العمل علناً في شرق تشاد منذ سنة ٢٠٠٥، وذات صلة خلال العمليات الميدانية بعناصر من عسكر تشاد وقواته الأمنية.^{٤١} وفي سنة ٢٠٠٧ قامت طائرة تديرها حركة العدل والمساواة، بحسب ما تفيد التقارير، بنقل الأسلحة، بما في ذلك أكثر من ٣٠٠٠ بندقية هجوم من نوع اي كيه وبنادق مضادة للطائرات ذات منشأ أوروبي شرقي، نقلتها من اريتريا لقوات حركة العدل والمساواة في تشاد في مطلع ٢٠٠٧. ^{٤٢} أما أسلحة حركة العدل والمساواة الثقيلة، صواريخ عيار ١٢٢ ملم، فقد حملت رأساً، كما

تفيد التقارير، من تشاد إلى دارفور قبل أكثر هجماتها طموحاً على أم درمان، في شهر مارس/آذار ٢٠٠٨. ٤٣

وتوصف تقارير مماثلة صادرة منذ سنة ٢٠٠٦ من مصادر حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، جمع الجماعات المتمردة للأسلحة الموجهة إلى دارفور من مصادر في شرق تشاد ومنطقة الكفرة في جنوب شرق ليبيا، بتواطؤ عناصر من قوات الأمن الليبية حسبما تفيد التقارير. ٤٤

وتعدت هجمات الجماعات المسلحة المتمردة الحليفة للخرطوم على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، في بعض الحالات، اطار الكائن ذات الطابع الانتهازي، لتصبح هجمات ذات تخطيط جيد ونطاق واسع على قوات العملية المختلطة ومنشأتها، كالهجوم على مقر العملية المختلطة في حسكينة في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ بقيادة بحر ادريس أبو قرده ٤٥ الذي كان نائب رئيس حركة العدل والمساواة وقت وقوع الهجوم، قبل أن ينضم إلى جماعة منشقة باسم حركة العدل والمساواة - القيادة الجماعية، وهو الآن رئيس الجبهة المتحدة للمقاومة ويخضع للمحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية لدوره في الهجوم. ٤٦

وفاقم من نقص الموارد المقدمة للعملية المختلطة لحماية قواتها الخاصة، انعدام الاجراءات الامنية التي اتخذتها بعض وحدات العملية المختلطة عند نقل امدادات الأسلحة والذخيرة عبر أجزاء غير آمنة في دارفور، ونتيجة لذلك عززت عمليات السرقة من العملية المختلطة عدة الجماعات المسلحة كميماً ونوعياً، مضيقة كميات كبيرة من الذخيرة، بما في ذلك ا٢ طناً من ذخيرة الأسلحة الصغيرة الصينية الصنع سرقت من قافلة شاحنات تجارية تعمل للعملية المختلطة وهي في طريقها إلى نيالا في جنوب دارفور في شهر مارس/آذار ٢٠٠٨؛ كما اضافت عربات مدرعة لحيازتها من الأسلحة للمرة الأولى.

المتهمون التشاديون في دارفور

استخدمت الجماعات التشادية التي تسندها القوات المسلحة السودانية، في الصراع المستمر بين حكومتي السودان وتشاد بالوكالة منذ فترة طويلة، دارفور منصة لاطلاق عملياتها، وهدف حزب المؤتمر الوطني من مساعدة حملة الجماعات المتمردة ودعمها زعزعة استقرار حكومة ادريس ديبي وكذلك استخدامها كقوة مساعدة في مكافحة التمرد في دارفور. ومنذ

نشر تقرير السودان التابع لمسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧) الموسوم "عسكرة وحيازات الأسلحة في السودان"، نما عدد الجماعات التشادية العاملة في دارفور باطراد (انظر جدول رقم ٣) وعرفت أعدادها زيادة كبيرة في الأشهر الأخيرة، وكذلك عملياتها المشتركة مع القوات المسلحة السودانية. فالجماعات المتمردة التشادية ووحدات القوات المسلحة السودانية تتحرك وتتدرب مع بعضها البعض ولها المواقع ذاتها في دارفور.

يأتي هذا التطور لأن فريق خبراء الأمم المتحدة أبرز حالة "سباق التسلح" القائمة بين حكومة تشاد والجماعات التشادية المتمردة التي تتخذ من دارفور مقراً لها، عقب هجوم فبراير/شباط ٢٠٠٨ على نجامينا، فبعد فشل الهجوم اقتنت الحكومة عربات مدرعة إضافية وطائرات سوخوي - ٢٥ ومروحيات هجومية. وقام فريق خبراء الأمم بالتوثيق عن طريق تصريحات قادة الجماعة المتمردة التشادية وشهادات إثبات لشهود العيان على أن الجماعات المسلحة أخذت أيضاً تقتني ابتداءً

مربع رقم ٣ تشظ وانتشار: الجماعات التشادية في دارفور

التسليح بالوكالة تقليد طويل في منطقة القرن الأفريقي، إذ قامت حكومات اثيوبيا واريتريا والسودان وتشاد والصومال وأوغندا بتسليح ودعم الجماعات المسلحة في البلدان المجاورة لها لعقود. ٤٨ وبالنسبة للسودان فإن أصول الصراع في دارفور وتحولاته متشابكة بعمق مع عقود من الحرب الأهلية في تشاد والصراع الطويل الأمد بين الحكومات المتعاقبة في الخرطوم ونجامينا.

في الواقع، من المستحسن فهم الصراعين التشادي والدارفور باعتبارهما وجهين من الصراع الكلي. لقد تلتفت في وقت مبكر جماعات من الفور للدفاع عن النفس تتخذ من دارفور مقراً لها أسلحة من النظام التشادي بزعامة حسين حبري لأغراضها الخاصة، وكذلك لمواجهة الجماعات التشادية المتمردة التي تدعمها الحكومة السودانية. في منتصف التسعينات انتقل الرعاة العرب التشاديون (الأباله/الجمالة) الذين فروا من نظام حبري إلى شمال دارفور وانضموا إلى قوات تقوم بالإغارة معروفة باسم «الجنجويد»^{٤٩} وتعتبر ميليشيات عربية ماثلة في شرق تشاد مسؤولة عن تشريد أكثر من ٢٠ ألف تشادي، فز البعض منهم إلى دارفور. والكثير من قيادة جيش تحرير السودان كانوا في الأصل أيضاً أفراداً في القوات المسلحة بزعامة ادريس ديبي، الذي أطاح بنظام حبري في سنة ١٩٩٠.

وغدت الجماعات المسلحة التشادية في السنوات الأخيرة، وبالأخص منذ سنة ٢٠٠٥، أكثر فعالية، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة المساعدات التي تقدمها الخرطوم. وحاول حزب المؤتمر الوطني في مناسبتين اجبار الجماعات على تشكيل ائتلاف كبير بغية زيادة فعاليتها. وانطلق هجوم فبراير ٢٠٠٨ على نجامينا الذي كاد ينجح والذي قامت به اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية وتجمع القوى من أجل التغيير، من دارفور بدعم واسع المدى من حزب المؤتمر الوطني. وخلال السنتين الماضيتين، على أي حال، تمزقت هذه القوات التشادية المتمركزة في دارفور وتكاثرت (انظر جدول رقم ٣).

جدول رقم ٣ الجماعات المسلحة التشادية التي تتخذ من دارفور مقراً لها اعتباراً من ٢٠٠٩

الاسم	المختصر بالفرنسي
الجبهة المتحدة من أجل التغيير (الجبهة المتحدة من أجل التغيير الديمقراطي)	FUC/FUCD
التجمع من أجل الديمقراطية والحرية	RDL
اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية	UFDD
اتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية	UFCD
اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية	UFDD - Fondamental
جبهة انقاذ الجمهورية	FSR
تجمع القوى من أجل التغيير أو تجمع القوى الديمقراطية	RFCD - RFC (وهو ائتلاف جماعات عديدة يأتي على رأسها منبر من أجل التغيير، الاتحاد والديمقراطية (SCUD))
حركة الوفاق الوطني التشادي	CNT
الحركة من أجل السلام وإعادة الإعمار والتنمية	MPRD
الجبهة الشعبية للنهوض الوطني	FPRN

ملاحظات: المربعات المظللة تشير إلى الجماعات المنضوية تحت تحالف الائتلاف القومي. هذا الجدول تمثيلي وليس شاملاً. المصدر: بيرمان (٢٠٠٩)

من شهر مايو/أيار ٢٠٠٩ تسليحاً متطوراً، بما في ذلك قاذفات قنابل يدوية آلية من طراز QLZ-87 الصينية الصنع ونظم القذائف الموجهة المضادة للدبابات من طرازي "كونكورس" 9M113 و"ساغر" 9M14M وقذائف سطح - جو محمولة على الكتف صينية من طراز اتش ان-٥٧.

ميليشيات دارفور

انتهكت الحكومة السودانية بشكل منهجي حظر الأمم المتحدة لتوريد الأسلحة إلى دارفور منذ بدء العمل به في سنة ٢٠٠٥. لقد نقلت القوات المسلحة السودانية منصات أسلحة إلى دارفور، بما في ذلك مروحيات هجومية من طراز مي-٢٤ وذخيرة، باستخدام طلعات جوية عسكرية وطائرات مدنية مستأجرة. وعلى الرغم من أنه يحق لحزب المؤتمر الوطني تحريك معدات وتجهيزات عسكرية إلى دارفور إذا وافقت عليها مسبقاً لجنة الجزاءات في الأمم المتحدة، إلا أنه لم يقدم طلباً من هذا القبيل إلبته.^{٥٨}

كما وثق فريق خبراء الأمم المتحدة التعاون العملياتية الوثيق وتبادل المساعدة اللوجستية والعسكرية بين جماعات الميليشيا والقوات المسلحة السودانية في دارفور، فضلاً عن تبادل الأفراد بين الميليشيات والقوات شبه العسكرية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي وحرس استخبارات الحدود وشرطة الاحتياط المركزي، التي تتلقى أسلحة وتدريباً بشكل مباشر من القوات المسلحة السودانية.^{٥٩} ولئن لا يمكن على الدوام إثبات ما ان كانت هذه سياسة متعمدة على أعلى المستويات في الحكومة، إلا أن المساعدات العسكرية المباشرة التي تقدمها عناصر من قوات الامن الحكومية للجماعات المسلحة على الأقل موثقة توثيقاً جيداً.^{٥٣}

وظهر في الفيلم، المصور للوفد المرافق لزعيم ميليشيا الجنجويد حميتي في دارفور في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٨، ليست بنادق هجومية من نوع اي كيه فقط، بل أيضاً بنادق هجومية من نوع جي-٣ عيار ٧,٦٢x٥١ ملم)، وبنادق ذاتية الملء من طراز M١٤ بعيار ٧,٦٢x٥١ ملم)، وبنادق قنص من نوع دراغونوف SVD عيار ٧,٦٢x٥٤R ملم)، وبنادق هجومية طراز الجليل (٥٦x٤٥ ملم)، وبالمثل، تحمل القوات المسلحة السودانية بنادق هجومية من طراز ايه كيه، وبنادق من نوع جي -٣، وكذلك بنادق قصيرة نوع بيريتا ٧-SCS/٢٢٣ (لدى وحدات خاصة صغيرة). حميتي انشق مؤقتاً مشكلاً جماعة متمردة عربية في شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧، مقتاداً معه ما لا يقل عن ٧٠ سيارة مدججة بالأسلحة، قبل أن يتراجع

في مطلع سنة ٢٠٠٨.^{٥٥} ويحتمل كل الاحتمال أن يقع مزيد من التشطي وإعادة اصطفاف ضمن الميليشيات العربية.

الجماعات الجنوبية القبلية المسلحة

عرفت سنة ٢٠٠٩ تصاعداً في عنف الميليشيات القبلية في جنوب السودان، بما في ذلك ضمن قبائل اللو، جكاني النوير، مورلي، الدينكا، الشلك، وتوبوسا. وقالت الأمم المتحدة انه بحلول شهر أغسطس/آب ٢٠٠٩ قتل أكثر من ألفي شخص خلال اشتباكات في سنة ٢٠٠٩،^{٥٦} في بعض الحالات اشترك «آلاف» من المهاجمين المدججين بالأسلحة، وما لبثت جماعات قبلية، كانت نشطة في قوات دفاع جنوب السودان، وهي مظلة لجماعات مسلحة جنوبية منحازة للحكومة أيام الحرب الأهلية، قوية وتسليحها جيد. وتصور حكومة جنوب السودان، وهذا حتى الآن غير مثبت، وإن بدا معقولاً وفق معطيات الحرب الأهلية، أن جهات فاعلة خارجية، سواء كانوا قادة سابقين في قوات دفاع جنوب السودان أو قادة من القوات المسلحة السودانية نفسها، تقوم بشكل فعال بتوريد الأسلحة إلى الميليشيات الحليفة. فعلى سبيل المثال، فإن الأسلحة والذخائر التي تم الاستيلاء عليها من مقاتلي المورلي في منتصف سنة ٢٠٠٧، تتطابق، على ما يبدو، مع تلك التي تم الاستيلاء عليها من أيدي القوات المسلحة السودانية (انظر مربع رقم ٢)، ولكن خطوط التوريد والتوقيت تظل غامضة. وسواء كانت عناصر داخل القوات المسلحة السودانية هي التي تقوم بتسليح الجماعات القبلية مباشرة في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل أم لا، فإن جهات متباينة تمكنت من إعادة إمداد نفسها منذ حملات نزع السلاح التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. ومن المرجح أن تكون مصادر الإمداد متنوعة.

الميليشيات القبلية الجنوبية عامل لا يمكن التنبؤ به في العلاقات بين حزب المؤتمر الوطني والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان تحضيراً للاستفتاء في الجنوب سنة ٢٠١١. وترى حكومة جنوب السودان في عودتها على انه دليل واضح على تسليح متجدد بالوكالة تقوم به الخرطوم، بهدف خلق الفوضى وإظهار الحكومة الوليدة بمظهر عدم القدرة على توفير الأمن. لقد أثبت الجيش الشعبي لتحرير السودان، في الواقع، عجزه (من حيث القدرة) وغير مستعد في بعض الحالات (من حيث معرفة الأفراد المسؤولين ومحاسبتهم) لاحتواء العنف القبلي حتى الآن. وعلى الأرجح أن تواصل هذه الجماعات نشاطها نظراً لأن أهدافها تتقاطع مع أهداف صانعي القرار السياسي الشماليين والجنوبيين، مناورة من

أجل الحصول على النفوذ والسلطة والثروة قبل موعد الانتخابات المقرر إجراؤها في شهر أبريل/نيسان ٢٠١٠.

كما قد تحصل ميليشيات المجتمع المحلية والجماعات القبلية على أسلحة من خلال تدفق متواصل صغير الحجم لما يعرف ب«التجارة على طريقة النمل» عبر حدود السودان الممتدة على مساحة ٧٠٠٠ كم وغير الخاضعة للرقابة إلى حد كبير. تتراوح هذه التجارة بين أسلحة فردية مبتاعة من أسواق البلدان المجاورة إلى تهريب تجاري منخفض المستوى. وتُظهر الأرقام المتوفرة من سنة ٢٠٠٦ بأن الجمارك السودانية ضبطت في تلك السنة وحدها ٤٢٤٩ مسدساً و٣٣٥هـ بندقية كلاشنيكوف من طراز اي كيه و١٦٨٥١ طلقة ذخيرة، وغيرها من الأسلحة المستوردة بطريقة غير مشروعة من البلدان المجاورة، لا سيما مصر وإريتريا.^{٥٧} ويرجح أن تتفوق التدفقات الفعلية عدة مرات من حيث الحجم على الكميات المضبوطة، ولعلها تصل بالتالي إلى عدة آلاف من الأسلحة الصغيرة وربما مئات الآلاف من طلقات الذخيرة في كل سنة.

كما تزعم جمارك حكومة الوحدة الوطنية بأن جيران السودان في الشمال والشرق هم من أهم مصادر التدفقات الداخلية غير المشروعة.^{٥٨} ويتفق مسؤولون عن سياسات الأسلحة النارية في حكومة جنوب السودان، ضاربين المثل بضبط عدة شحنات مهربة من ذخائر مصرية الصنع عيار ٧,٦٢x٣٩ ملم في ولاية جونقلي في أوائل سنة ٢٠٠٧ - رغم أنه لم يتم تحديد سلسلة الإمدادات (أي مقصد التصدير الأولي والوجهة التي قد تكون الذخائر حولت إليها).^{٥٩}

تقدير الحيازات

الدولة السودانية والجماعات المسلحة من غير الدول غير شفافاً للغاية بخصوص قوتها وحيازتها للأسلحة. وموافقها هذه لم تتغير في الأشهر ٣٠ الماضية منذ نشرت منظمة مسح الأسلحة الصغيرة تقديراً أولياً لمخزونات الأسلحة النارية السودانية.^{٦٠} التقييم التالي مستنبط من عشرات التقديرات الميدانية من مسؤولين في الحكومة السودانية ودبلوماسيين وعاملي الإغاثة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. إلا أن الصورة التي تخرج بها حيازات الجماعات المسلحة من الأسلحة النارية الجماعات، مع ذلك، لا تزال مشوشة جداً. اربعة عوامل رئيسية تفسر سبب حدوث هذا. أولاً، على الرغم من اتفاقات السلام الثلاثة التي وقعت خلال سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦،^{٦١} فإن عدم الثقة ما لبث متفشياً بشكل كبير بين العديد من الموقعين والأطراف المعنية.

جدول رقم ٤ تقديرات مخزون الأسلحة النارية في السودان، ديسمبر ٢٠٠٩

الفتحة	القوة	نسبة الأسلحة إلى الأعضاء	تقدير الأسلحة الصغيرة	ملاحظات
قوات حكومة الوحدة الوطنية				
القوات المسلحة السودانية (من غير الوحدات المشتركة/المدمجة)	٢٢٥٠٠	متباينة ^٩	٣١٠٠٠	لا ينقص المشاة ولا الاحتياط ، على ما يبدو، الأسلحة (معظمها كلاشينكوف) قوات الدفاع الشعبي غير مدرجة (أنظر أدناه).
الوحدات المشتركة/المدمجة التابعة للقوات المسلحة السودانية	١٧٠٠٠	١,١ / جندي	١٩٠٠٠	حكومة الوحدة الوطنية تدفع رواتبهم والقوات المسلحة السودانية تمدهم بالأسلحة
جهاز الشرطة الوطني	١٠٠٠٠	متباينة ^٢	١١٠٠٠	شرطة الاحتياطي المركزي مسلحة بشكل جيد
قوات الدفاع الشعبي	٢٠٠٠	٠,٥ / أفراد	١٠٠٠	قوة وصلت في فترة ما ١٠٠ ألف رجل
جهاز المخابرات والأمن الوطني (وحدات مسلحة)	٧٥٠٠	٢,٥ / موظف رسمي	١٩٠٠٠	افراد الجهاز مسلحون ومجهزون بشكل جيد نسبياً . قوة منفصلة من الجهاز لحماية حقول النفط
قوات حكومة جنوب السودان				
الجيش الشعبي لتحرير السودان (من غير الوحدات المشتركة/المدمجة)	١٢٥٠٠	١,٤ / مقاتل	١٧٥٠٠	الجيش يسلم الشرطة الجنوبية
الوحدات المشتركة/المدمجة لجيش التحرير الشعبي السوداني	١٦٠٠٠	١,١ / مقاتل	١٧٥٠٠	حكومة الوحدة الوطنية تدفع رواتبهم والجيش الشعبي لتحرير السودان يمددهم بالأسلحة
جهاز شرطة جنوب السودان	٢٨٠٠٠	٠,٣ / شرطي	٨٤٠٠	تشمل الميزانية ٥٠٠٠ شرطي آخر لكن من غير سلاح
دائرة السجون لحكومة جنوب السودان	١٧٠٠٠	٠,٠٨ / موظف	١٣٠٠	أفيد بأن موظفي السجون يحوزون ١٣٠٠ بندقية من طراز اي كيه ام
دائرة الحياة البرية لحكومة جنوب السودان	١٣٠٠٠	٠,٠٨ / موظف	١٠٠٠	افترض انهم ليسوا مسلحين على نحو أفضل من موظفي دائرة السجون
الجماعات المسلحة				
الجبهة الشرقية	٢٠٠٠	٠,٥ / مقاتل	١٠٠٠	ما يقرب من نصف عدد المتمردين السابقين المقدر بـ ٤٠٠٠ انضموا إلى القوات المسلحة السودانية أو اندمجوا في الحياة المدنية
أفراد الميليشيا العربية المصطفة مع القوات المسلحة السودانية ^٣	٥٠٠٠	١,٢ / مقاتل	٦٠٠٠	يعتقد بأن لديهم ٢٥٠ لاندكروزر
أفراد الميليشيا العربية المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية سابقاً	٢٠٠٠	١,٢ / مقاتل	٢٤٠٠	يعتقد بأن لديهم ١٢٠ لاندكروزر
جيش تحرير السودان - ميني ميناوي	١٥٠٠	١,٢ / مقاتل	١٨٠٠	تتقوض، لكنها تستفيد من الدعم المتفرق للقوات المسلحة السودانية متفرقة. يعتقد أن لديها نحو ٨٠ لاندكروزر
جيش تحرير السودان-عبد الواحد	٢٥٠٠	١,٢ / مقاتل	٣٠٠٠	يعتقد انها تمتلك نحو ٤٠ لاندكروزر.
جماعة أديس أبابا ه	١٠٠٠	١,٢ / مقاتل	١٢٠٠	يحوز الائتلاف بين ٢٠ - ٢٥ لاندكروزر
القوات الثورية لتحرير السودان ^٦	٥٠٠	١,٠ / مقاتل	٥٠٠	يعتقد أن القوات الثورية تحوز ربما ٥ - ١٠ لاندكروزر، معظمها بحوزة القيادة الميدانية لجيش تحرير السودان بزعامة علي مختار
حركة العدل والمساواة ^٧	٥٠٠٠	١,٥ / مقاتل	٧٥٠٠	يعتقد ان لحركة العدل والمساواة ٣٢٥ سيارة لاندكروزر
الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية	٥٠٠	١,٢ / مقاتل	٦٠٠	يعتقد بأنها تمتلك نحو ٣٠ سيارة لاندكروزر
الجماعات التشادية ^٨	٤٠٠٠	١,٥ / مقاتل	٦٠٠٠	يعتقد انها تمتلك نحو ١٥٠ لاندكروزر
جيش الرب للمقاومة	٥٠٠	٠,٨ / مقاتل	٤٠٠	الاشتباكات الأخيرة مع قوات الدفاع الشعبي الاوغندية اسفرت عن فقدان جيش الرب للمقاومة رجال/مداخل للوصول إلى مخابئ الأسلحة. كثير من جيش الرب للمقاومة حاضرون الآن في جمهورية أفريقيا الوسطى
قوات الأمم المتحدة والدول الأجنبية				
بعثة الأمم المتحدة في السودان (وحدات عسكرية)	٨٨٠٠	١,٤ / فرد عسكري	١٢٥٠٠	شرطة بعثة الأمم المتحدة ومراقبوها العسكريون وموظفوها المدنيون عزل. لم تشكل وحدات شرطة (مسلحة)
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي/ الأمم المتحدة في دارفور (الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة النظامية)	١٥٢٥٠	١,٣ / عسكري	٢٠٠٠٠	العملية المختلطة مثل بعثة الأمم المتحدة باستثناء ا. نسبة أعلى من المساهمين بالقوات قدموا أسلحة أقل مما طلب منهم ٢. وحدات الشرطة المشكلة مسلحة
قوات الدفاع الشعبي الأوغندي	٢٠٠٠	١,٥ / جندي	٣٠٠٠	يعمل فريق المعركة التابع لقوات الدفاع الشعبي في جنوب السودان لمواجهة وملاحقة جيش الرب للمقاومة (أحياناً خارج السودان)

أسلحة إضافية بحوزة المدنيين^٩

وسط المقيمين في الشمال	٣١ مليون	٤ في المائة	١,٢٤ مليون	قوات الدولة الأمنية والبيئة الحضرية تقتصر نسبة منخفضة
وسط المقيمين في الجنوب	٩ ملايين	٨ في المائة	٧٢ ألف	شيوخ العنف المسلح وسط الجماعات الرعوية وانعدام القانون والنظام بشيران إلى أن النسبة قد تكون أعلى
المجموع			٢,٧ مليون	

ملاحظات خاصة بجدول رقم ٤:

تمّ تقريب جميع الأرقام

١. تفترض الحسابات بأن القوات المسلحة السودانية تتألف من ٢٠ ألف ضابط (بمعدل سلاح لكل ضابط). ١٢٠ ألفاً من المشاة (١,٥/جندي)، ٧٠ ألفاً من الاحتياط (١,٢/جندي)، ١٠ آلاف وحدة دفاع جوي (١,٢/جندي)، ١٠ آلاف من حراس الحدود (١,٠/حارس)، و١٢٠٠ من البحرية و٣٥٠٠ من أفراد القوات الجوية (٠,٥/جندي).
٢. قامت الحسابات على افتراض أن الشرطة السودانية تتكون منذ سنوات عديدة من شرطة الاحتياطي المركزي وشرطة الطوارئ وشرطة الهجرة وشرطة تأمين المرافق والمنشآت (البتترول) والشرطة الشعبية. وفي الآونة الأخيرة أدرجت شرطة السجون والجمارك وشرطة الحياة البرية فيها. ومن الصعب جداً التوثيق من قوة هذه المكونات ومستوى تجهيزها النسبي. ومن المعلوم أن شرطة الاحتياطي المركزي هي من أكبر الإدارات وأفضلها تجهيزاً وأفرادها يحوزون أسلحة خفيفة ومعدات لمكافحة الشغب. بالإضافة إلى أسلحتهم النارية الشخصية. واستخدمت نسبة ١,٥:١ للاحتياطي المركزي، الذي يمثل، كما يعتقد، ربما ٢٠ في المائة من قوات الشرطة القوية المتكونة من ١٠٠ ألف شخص. ويعتقد أن أفراد بقية الإدارات يتلقون سلاحاً لكل شخص (الذي قد يحملونه معهم أو لا يحملونه اعتماداً على المهمة).
٣. يشار في كثير من الأحيان إلى الميليشيات بمسمى «الجنجويد». التسمية تستخدم أصلاً لوصف قطاع الطرق. واستغلت وسائل الإعلام الدولية هذا المصطلح للإشارة بشكل أكثر عموماً إلى الميليشيات الموالية للخرطوم المسؤولة عن الهجمات على الناس في دارفور. وعلى حين انها ليست مجموعة متجانسة بعيدة قيادة موحدة، فالمصطلح يستخدم هنا للدلالة على الميليشيات في دارفور، وهي متحدرية في معظمها من قبائل الرحل العربية، التي ساحتها الاستخبارات السودانية العسكرية والقوات المسلحة السودانية في ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين اعطي للعديد منهم بطاقات جيش ورواتب وهم يظلون إلى حد كبير مواليين للقوات المسلحة السودانية. الميليشيات تضم في الغالب رعاة الإبل البدو الرحل (الأبالة)، بما في ذلك المحاميد (على سبيل المثال قبيلة ام جلول التي ينتمي إليها موسى هلال) والمهريّة التي يعود إليها حيمتي. ورغم هذا، فإنه يجب التأكيد على ثلاث نقاط: (١) كثير من العرب ظلوا بعيدين عن النزاع، (٢) بعض العرب وقف مع المتمردين، و(٣) ان التحالفات - حتى الطويلة الأمد منها - فضفاضة.
٤. تحول العديد من الميليشيات في دارفور، التي كانت الخرطوم تدعمها بالسلاح سابقاً، ضد الحكومة. وانضم بعضها إلى حركات تمرد في دارفور أو فصلت من فصائلها المنشقة التي هي موجودة سابقاً. العديد منها شكلت جماعات مسلحة خاصة بها، وإن لم تستطع أن تخلق لنفسها شعبية كبيرة وسط المجتمعات العربية المحلي.
٥. جماعة أديس أبابا تدين بتكوينها إلى جهود المبعوث الأميركي سكوت غريشون لتوحيد جيش تحرير السودان. وحد غريشون على المدى القصير فصيلاً واحداً فقط من جيش تحرير السودان - الوحدة مع حفنة من القادة الذين اصطفوا لفترة وجيزة مع عبد الواحد
٦. تأسست القوات الثورية لتحرير السودان في طرابلس باملاء من السلطات الليبية، في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في تحد ليبي للدور القطر المركزي الجديد في عملية صنع السلام في دارفور. والقوات كيان مصطنع مصمم بوصفه أداة سياسية بيد العقيد القذافي. عضويتها غير واضحة. وما يبدو واضحاً أن إنشائها زاد من تفتيت الحركات المتمردة، إذ شق، على سبيل المثال، جيش تحرير السودان - الوحدة.
٧. هذا يشير إلى الحركة التي يقودها خليل إبراهيم، وهي أقوى الحركات عسكرياً وأكثر انسجاماً على الصعيد السياسي في دارفور. وقعت عدة انشقاقات منذ تأسيس حركة العدل والمساواة في سنة ٢٠٠٣ (على سبيل المثال الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية وحركة العدل والمساواة الديمقراطية). بيد أن حركة العدل والمساواة ظلت مستقرة نسبياً بالمقارنة مع جيش تحرير السودان.
٨. مصطلح «الجماعات التشادية المتمردة» يشير إلى العديد من الجماعات التشادية المسلحة المتمردة التي تتخذ من دارفور مقراً لها، وابتداءً من شهر سبتمبر ٢٠٠٩ وصل عددها، حسب بعض التقارير، إلى عشر جماعات متميزة.
٩. في ظل انعدام بيانات موثوقة، فإن نسبة السكان المستخدمة هنا هي تقديرات تقريبية. فوفقاً لنتائج تعداد ٢٠٠٨ المتنازع عليها فإن عدد سكان الشمال هو ٣,٨٩ مليون نسمة، والجنوب ٨,٢٦ مليون. ورفضت حكومة جنوب السودان النتائج على أساس التقليل من عدد السكان في الجنوب والغرب عمداً. ورفض المكتب المركزي للإحصاء السوداني تبادل البيانات الخام مع لجنة التعداد والإحصاء والتقييم لجنوب السودان.

المصدر: بيرمان (٢٠٠٩)

- ثانياً، تميل الجهات المسلحة الشرعية أو ذات الحضور في بياناتها العامة إلى تقليل درجة حيازاتها من الأسلحة، بينما تندفع الجماعات التي تسعى إلى الحصول على مقعد على الطاولة أو تحسين نيتها، في كثير من الأحيان، إلى تضخيم عددها وعديدها. ثالثاً، الأطراف المتصارعة في مختلف النزاعات المسلحة - خصوصاً حكومات الخرطوم - قدمت أسلحة سرّاً إلى طائفة تبعث على الدوار من الجماعات العرقية والسياسية. وأخيراً، بؤس حفظ السجلات وبيئات مائعة حيث تنشق فيها جماعات أو تشكل تحالفاً جديداً يتسبب في الغالب في أن قادة الجماعات لا يعرفون العدد الحقيقي لقواتهم ولا عدد قطع الأسلحة التي وزعتها أو التي تحت تصرفهم.
- الأرقام الواردة في جدول رقم ٤ تهدف إلى توفير أساس للحوار وإلى مزيد من التحليل. وينبغي ألا تؤخذ على أنها نهائية، بالأحرى هي
- (انظر جدول رقم ٤). ومعدل الموازين هو أقل بقليل من ٥ لكل ١,٠٠٠، وبما أن ثمة نحو ٤٠ مليون نسمة، وضعنا حيازات المدنيين من الأسلحة بمقدار مليونين تقريباً. ٦٢ وثمانية نسبة مئوية ضئيلة من هذه الأسلحة مسجلة لدى السلطات. (على سبيل المثال، اعتباراً من سنة ٢٠٠٧، ذكرت حكومة الخرطوم بأن عدد الأسلحة المسجلة من قبل السكان المدنيين هي أقل من ١٠ آلاف بقليل ٦٣). ولعل الجماعات المسلحة في دارفور، بما في ذلك الجماعات التشادية المتمردة، تمتلك أكثر من ٢٥ ألفاً من قطع الأسلحة النارية، بما في ذلك بنادق هجومية في أغلبها، كما أن هنالك أمثلة عديدة على بنادق رشاشة وقذائف صاروخية وأسلحة خفيفة أكثر تطوراً مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة وقاذفات صواريخ عيار ١٠٧ ملم متعددة الفوهات وبنادق عديمة الارتداد عيار ٨٢ مضادة للدبابات. ٦٤
- تجميع يقوم على أفضل المعلومات المتيسرة. وكقاعدة عامة، استخدمت تقديرات محافظة لنقاط قوة الوحدة والحيازات. فنحن نقدر بأن شبكة الخرطوم الواسعة من قوات أمن الدولة توزع ٤٧٠ ألفاً من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد يحوز الجيش الشعبي لتحرير السودان حوالي ٢٠٠ ألف قطعة من الأسلحة النارية. وتتمتع الخرطوم فضلاً عن الميزة الكمية، بنوعية سلاحها وتطورها وحالتها الجيدة التي هي أفضل بكثير عموماً من الأسلحة التي يحوزها الجيش الشعبي لتحرير السودان.
- ويعتقد بأن لدى المدنيين والجماعات المسلحة أسلحة أكثر بكثير مما لدى قوات أمن الدولة السوداني وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان مجتمعين. ونقدر متوسط معدل الحيازة لدى المدنيين في ولايات الجنوب العشر بضعف معدل الولايات الشمالية الـ ١٥

ومثلما تشهد عملية إعادة تسليح الجماعات الرعوية الجنوبية في أعقاب مبادرة استرداد الأسلحة التي قامت بها حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، فإمدادات الأسلحة وفيرة، وتشير الموجة الأخيرة من الصدامات الدامية بين جماعات عرقية في الجنوب إلى أنه لا يوجد نقص في الذخيرة. وأحد القياسات المهمة لقدرات الجماعات المسلحة في دارفور لا يتعلق كثيراً بما تحوزه الجماعات المسلحة والميليشيات المختلفة من الأسلحة، ولكن بعدد عربات المدنيين النادرة (الاندكروز في المقام الأول) التي نصب عليها بنادق رشاشة وبنادق مضادة للطائرات التي تكون تحت تصرفها. إن السهولة التي يحصل بها المدنيون والجماعات المسلحة على الأسلحة لها آثار هامة على إصلاح قطاع الأمن؛ على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وجهود جمع الأسلحة.

الخاتمة

ابتداءً من أواخر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩ ستستمر جميع العيون على الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في أبريل/نيسان ٢٠١٠ واستفتاء يناير/كانون الثاني ٢٠١١ على حق تقرير المصير لجنوب السودان وأبيي^{٦٥}. هذان المعلمان الرئيسيان في اتفاق السلام الشامل ستكون لهما عواقب هائلة على السودان كله. ويستعد صانعو القرار السياسي في السودان، في ظل استمرار احتمال العنف المسلح ذي النوازع السياسية والمدير حتى سنة ٢٠١١، لجملة من الاحتمالات. وهذا معناه الابقاء على مدخل إلى الأسلحة والانتصار المسلحين.

ولا يبدو المجتمع الدولي مستعداً تماماً لإطفاء الحريق الذي من المرجح أن يلهب في حال انهيار اتفاق السلام الشامل. فقد فشل الاتفاق فشلاً استثنائياً في الحيلولة دون تدفق الأسلحة التي بيئة تمتاز بشدة تقلبها حتى هذه اللحظة. وبالفعل، فإن الأمم المتحدة عاجزة عن فرض حظرها، بينما تستمر الجماعات المتمردة الدارفورية والتشادية وقوات أمن الدولة السودانية والقوات شبه العسكرية في دارفور في تلقي الأسلحة من الخرطوم وتشاد وأماكن أخرى. فمن دون إمكانية إحداث المنع داخل السودان، ومن دون أمل يذكر يفرض حظر عالمي على غرار حظر الاتحاد الأوروبي على البلد كله، فسوف تظل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عاملاً رئيسياً في حسابات مختلف الجهات الفاعلة طوال فترة الـ ١٢-٢٤ شهراً القادمة. الإمدادات حتى يومنا هذا في ارتفاع لتلبية الطلب؛ وكل المؤشرات تشي بأنها ستستمر في هذا الاتجاه.

تواجد الجزء الأكبر من الأسلحة في غير أيدي الدولة يبعث على القلق بشكل خاص، نظراً للدور الذي لعبته الجماعات المسلحة والقوات شبه العسكرية وقوات «الدفاع» القبلية وقوات غير نظامية أخرى أبان عقود الصراع في السودان. وكثير من هذه الجماعات هي على الأقل مسلحة اليوم بشكل جيد مثلما كانت في أي وقت مضى. وبدنو انتهاء الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل وضعف الأمل بحل للصراع في دارفور في أي وقت قريب، تتجلى في أرجاء واسعة من البلد، على ما يبدو، مظاهر العسكرية وانه على استعداد لنزاع ممكن في المستقبل.

الحواشي

هذا العدد من تقرير السودان يعتمد على بحوث أجراها مايك لويس، وهو مؤلف ورقة العمل لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) رقم ١٨ بعنوان: التفاف على القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل وعلى بحوث فريق التقييم الأساسي للأمن البشري

١. توصلت الأطراف إلى اتفاق في منتصف شهر ديسمبر بخصوص فحوى ثلاثة قوانين فوض بها اتفاق السلام الشامل: الاستفتاء على حق تقرير المصير للجنوب، استفتاء حول أبيي، والمشاورات الشعبية التي خطط لها لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ولا يزال الجمود يحيط بعدد من المسائل، بما في ذلك ترسيم الحدود/تعليم الحدود، والنتائج المتنازع عليها بخصوص تعداد سنة ٢٠٠٨، والإصلاحات الأساسية اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة في شهر أبريل ٢٠١٠.
٢. مقابلة مع رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان، اللفتنانت جنرال جيمس هوت ماي، جوبا، سبتمبر ٢٠٠٩.
٣. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩، ص ٣٣).
٤. عن أصل الصراع في دارفور، انظر دي وال وفلينت (٢٠٠٨).
٥. أدخل تقرير السودان آخر المعلومات في مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧)، إذ قدم حساباً أولياً لتدفقات الأسلحة السودانية وحياراتها.
٦. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٤)، اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني للنزاع في دارفور (اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار) وقعته حكومة السودان و حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة السودانية بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٤.
٧. مجلس الأمن (٢٠٠٥، الفقرة ٧).
٨. انظر تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة <http://www.un.org/sc/committees/1591/reports.shtml>
٩. المفوضية الأوروبية (١٩٩٤).
١٠. المفوضية الأوروبية (٢٠٠٤).
١١. حكومة السودان والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (٢٠٠٤، مادتا ٥، ٣، ٦، ٩).
١٢. قسمت منطقة وقف إطلاق النار إلى المناطق التالية: منطقة بحر الغزال، المنطقة الاستوائية، منطقة أعالي النيل (جنوب السودان)؛ منطقة جبال النوبة؛ منطقة جنوب النيل الأزرق، منطقة أبيي، ومنطقة شرق السودان (همشكوريب، راسي جديد، كوتنب، تمرات، الخواجة الخور).
١٣. هيومن رايتس ووتش (١٩٩٨)، عقب عدة عقود كان السودان فيها يسلح بشكل كبير من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال

الاطلسي، استأنفت روسيا الاتحادية امداد السودان بالأسلحة بعد إبرام اتفاق عسكري بين الاتحاد الروسي والسودان في سنة ١٩٩٣. ووفقاً لسجل الأمم المتحدة فإن الاتحاد الروسي وبيلاروسيا بدأتا تزويد السودان بالعربات والطائرات العسكرية منذ سنة ١٩٩٦ أعلى الأقل.

١٤. رغم أن كومتريد الأمم المتحدة يظل الأكثر شمولاً والمصدر المتوفر للعموم بتقديره بيانات قابلة للمقارنة على المستوى العالمي لعمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، فإنه يخضع لكثير من القيود. للاطلاع على مناقشة أوفى، انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧، ص ٦).
١٥. مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧).
١٦. سالمون (٢٠٠٧، ص ١٧-١٨)؛ لويس (٢٠٠٩، ص ٢٨).
١٧. رويترز (٢٠٠٧).
١٨. رموز قاعدة بيانات الأمم المتحدة "للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" المدرجة في هذا الرقم: ٩٣.١٠٠: أسلحة عسكرية، أشياء أخرى غير المسدسات والسيوف وغير ذلك؛ ٩٣.١٠٠: أسلحة عسكرية نارية؛ ٩٣.٢٠٠: طينجات ومسدسات؛ ٩٣.٣٢٠: بنادق رش للرياضة/الصيد/الرمائية، بما في ذلك مركب بنادق وبنادق رش، وبنادق رش- بنادق (باستثناء البنادق التي تملأ من الفوهة)؛ ٩٣.٣٣٠: بنادق رياضة أو صيد أو رمائية؛ ٩٣.٥١٠: قطع غير وملحقات الطينجات أو المسدسات؛ ٩٣.٥٢١: سبطانات بنادق الرش؛ ٩٣.٥٢٩: قطع غير وملحقات بنادق الرش أو البنادق. هذه الفئات لا تتضمن بعض الأسلحة الخفيفة، مثل القنابل اليدوية والقذائف (بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الأكتاف)، والصواريخ، والألغام. وتتضمن فئة "ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة"؛ ٩٣.٦٢١: خرطيش بنادق الرش وأجزاءها؛ ٩٣.٦٣٠: خرطيش أخرى وغيرها من أجزاء القنابل اليدوية، الطوربيدات، الألغام والقذائف وما شابهها من ذخائر الحرب. فئة ٩٣.٦٢٩: كريات بنادق هوائية بحيث تشمل ذخيرة الأسلحة النارية، ولكن الرموز ليست واضحة بخصوص حد العيار. وتتضمن فئة "الأسلحة التقليدية"؛ ٩٣.١١١: أسلحة مدفعية ذاتية الدفع (مثل البنادق ومدافع الهاوتزر والهاون)؛ ٩٣.١١٩: أسلحة مدفعية غير ذاتية الدفع (مثل البنادق ومدافع الهاوتزر والهاون)؛ ٩٣.١٢٠: قاذفات صواريخ وقاذفات اللهب وقاذفات القنابل وأنابيب الطوربيدات، وقاذفات مماثلة؛ ٩٣.٥٩٠: قطع غير وملحقات أسلحة (تغيرت إلى ٩٣.٥٩١ و ٩٣.٥٩٩ بعد سنة ٢٠٠٢)؛ و ٩٣.٦٩٠: ذخائر الحرب، ذخيرة/مقذوفات وقطع غيار. وقد تدرج بعض الأسلحة الخفيفة وذخائرها في هذه الفئة الأخيرة.
١٩. انظر الحاشية رقم ١٨ للحصول على قائمة رموز كومتريد المستخدمة في جمع هذا الرقم.
٢٠. اتصال بالبريد الإلكتروني رسالة من قسم الإحصاءات التجارية الدولية، شعبة الأمم المتحدة للإحصاء، بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠٠٩. وبالمثل، لا توجد دولة تقدم تقريراً عن عمليات نقل الأسلحة إلى حكومة جنوب السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان. اما في التقارير الوطنية لتصدير الأسلحة أو إلى سجل للأمم المتحدة.
٢١. لويس (٢٠٠٩، ص ٣٥).
٢٢. كثير من منظومات الأسلحة الكبيرة التي بحوزة الجيش الشعبي لتحرير السودان تم الاستيلاء عليها من قوات الخرطوم خلال الحرب الأهلية.
٢٣. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨؛ ٢٠٠٨).
٢٤. رويترز (٢٠٠٩).
٢٥. لويس (٢٠٠٩، ص ٣٩-٤١)؛ غيلفاند وبوشونوي (٢٠٠٩). لأن القصة انتشرت على نطاق واسع وقامت كينيا بنفي مساعدة جنوب السودان، فمن المرجح ألا تكون الشحنة الثالثة قد وصلت إلى جنوب السودان بعد.

٢٦. لويس (٢٠٠٩ا، ص ٤١).
٢٧. كان فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي ١٥٩١ (٢٠٠٥)، ويساعد في رصد تنفيذ حظر الأسلحة المفروض بموجب القرارين ١٥٥١ (٢٠٠٤) و١٥٩١ (٢٠٠٥)، إضافة إلى مهام أخرى. يمكن الاطلاع على تقارير الفريق على: <http://www.un.org/sc/committees/1591/reports.shtml>
٢٨. قوات الدفاع ببيور هي ميليشيا تابعة للمورلي وهي جزء من قوات دفاع جنوب السودان الموالية للحكومة خلال الحرب الأهلية. اقتتل المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية اقتصر إلى حد كبير على معارك بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان. للحصول على مزيد من المعلومات عن قوات دفاع جنوب السودان، انظر يونغ (٢٠٠٦).
٢٩. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨ب، الفقرة ٢٠٢).
٣٠. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨ب، الفقرة ٢٠٢).
٣١. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨ب، الفقرة ١٩٧ الحاشية ٩).
٣٢. هيئة التصنيع العسكري (بدون تاريخ). وإذ تدعي الهيئة بأنها تقوم بإنتاج مواد متنوعة، فإن الصور الفوتوغرافية المعروضة على موقع الهيئة هي نسخ مأخوذة من نشرات ومواد دعائية من مصنعي أسلحة أوروبيين وصينيين وإيرانيين (لويس، ٢٠٠٩ا، ص ٣٤).
٣٣. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩، ص ٣).
٣٤. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩، ص ٣٣).
٣٥. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩، ص ٣٦-٣٧).
٣٦. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧ب)؛ منظمة العفو الدولية (٢٠٠٦).
٣٧. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨ب، الفقرات ١٨٨-٩٢)؛ مصادر تشادية رسمية.
٣٨. مقابلة مع مصدر سري، أبريل ٢٠٠٩؛ حصل على صور مخزونات قوات دفاع جنوب السودان من مصدر سري.
٣٩. انظر، على سبيل المثال، شاحنات دونغ فنغ العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية (التي أنتجت في سنة ٢٠٠٥) وأسلحة عرضتها حركة العدالة والمساواة على صحفيين من البي بي سي وفريق الأمم المتحدة، تم الاستيلاء عليها، كما تفيد التقارير، من قافلة للقوات المسلحة السودانية بين الجنيينة وكليس غربي دارفور في أوائل سنة ٢٠٠٨ (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨ب، الفقرات ٥٨-٦٤؛ بي بي سي، ٢٠٠٨).
٤٠. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧ب، الفقرة ٨٢)؛ مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨ب).
٤١. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧ب، الفقرة ٢٣)؛ مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨ب، الفقرة ٢٤٦).
٤٢. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧ب، الفقرات ٧٥-٨٠).
٤٣. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨ب، الفقرات ١٩١-١٩٢). وما يبعث على الدهشة ما أفاد به فريق خبراء الأمم المتحدة أن الصواريخ المصرية ذات العيار ١٢٢ ملم التي أستولت عليها حركة العدل والمساواة بعد هذا الهجوم، وضعت على رفوف تخزين وكتب عليها للقوات المسلحة الأردنية، وهذه الصواريخ، وفقاً للحكومة المصرية، شحنت إلى العراق في سنة ١٩٨٣. وعلى الرغم من أن أصل هذه الصواريخ لم يثبت بشكل حاسم، إلا أن تحقيق المملكة المتحدة لسنة ١٩٩٢ المعني بتصدير معدات الدفاع والسلع ذات الاستخدام المزدوج إلى العراق (لجنة تحقيق سكوت) وجد أن الأردن كانت ممراً لعبور الأسلحة إلى العراق خلال الثمانينات. انظر مكتب صاحبة الجلالة (١٩٩٦). قسم هاء، الفصل ٢. الطريق من الأردن إلى العراق ثم تشاد/السودان لا يزال يثير التكهات.
٤٤. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٦ا، الفقرات ٩١ و١٠٠-١٠١).
٤٥. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨ب، الفقرات ٣١١-٣١٦).
٤٦. ترايل وتش (٢٠٠٩). القضية المرفوعة ضد بحر ادريس أبو فردة افتتحت في شهر أكتوبر ٢٠٠٩. انظر http://www.icc-cpi.int/NRrdonlyres/B3A6C818-35DB-4E43B2501-A9EE849F37F280960/CISAbu_GardaEn2.pdf
٤٧. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩، ص ٣٤-٣٥).
٤٨. انظر دراسة مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧، ص ٣، جدول رقم ١).
٤٩. تانر وتوبيانا (٢٠٠٧، ص ١٧-١٨).
٥٠. توبيانا (٢٠٠٨، ص ١١).
٥١. مراسلة إلكترونية مع مسؤول في الأمم المتحدة، مايو ٢٠٠٩. انظر أيضاً مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٥، ٢٠٠٦ب، ٢٠٠٧ب؛ ٢٠٠٨ب).
٥٢. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٥، المرفق الثاني)؛ مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨ب، الفقرات ١٣٦-١٤٢).
٥٣. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨ب).
٥٤. أنريبرت وورلد (٢٠٠٨).
٥٥. فلينت (٢٠٠٩، ص ٣٦، ٣٨).
٥٦. بعثة الأمم المتحدة (٢٠٠٩، ص ١).
٥٧. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧ا، الفقرة ٤٨).
٥٨. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧ب، الفقرة ١٢٩).
٥٩. مقابلة مع مسؤول في حكومة جنوب السودان، جوبا، ١٤ مايو ٢٠٠٩.
٦٠. مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧، ص ٨-٩).
٦١. ابرم اتفاق السلام الشامل بين حزب المؤتمر الوطني والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان في شهر يناير ٢٠٠٥. أما اتفاق دارفور للسلام، الذي ولد ميتاً بالتمام، فوقع عليه حزب المؤتمر الوطني وجماعة متمردة واحدة في دارفور (جيش تحرير السودان - فصيل مبني ميناوي) مايو ٢٠٠٦. ووقع اتفاق شرق السودان للسلام، حزب المؤتمر الوطني والجيبة الشرقية في شهر أكتوبر ٢٠٠٦.
٦٢. أفاد مسؤولون بالجيش الشعبي لتحرير السودان بوجود مليوني قطعة من الأسلحة الصغيرة منتشرة في الجنوب وحده (كارب، ٢٠٠٩)، ونحن نعتقد أن هذا الرقم مبالغ فيه. فقد قدرت دراسة مسح الأسلحة الصغيرة بأن نصيب كل الفرد من الأسلحة تتراوح بين ٩٠ في المائة في الولايات المتحدة إلى مستوى متدن بنسبة ١٠ في المائة في تونس (كارب، ٢٠٠٩). أما في حالة السودان فقد استخدمنا النسبة ٤،٩ في المائة، وهي نوعاً ما أقل قليلاً من التقديرات المتعلقة بأفغانستان والفلبين.
٦٣. دراسة مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧، ص ٩). تطلب كثير من البلدان من مواطنيها تسجيل أسلحتهم، بما في ذلك السودان (جمهورية السودان، ٢٠٠٣، الفقرتان ٦-٧). وعلى الرغم من تكرار الطلبات، إلا أن لا حكومة الوحدة الوطنية ولا حكومة جنوب السودان زودتنا بالأرقام الحديثة.
٦٤. انظر مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩، الفقرات ١٧، ١١، و١٣٤).
٦٥. بالنسبة للاستفتاء الثاني الذي فُوض به اتفاق السلام الشامل، انظر اتفاق السلام الشامل، بروتوكول بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان على حل نزاع أبيي (المادة ٣١) بصدد حق تقرير مصير أبيي.

ثبت بالمراجع

- Amnesty International. 2006. 'China: Sustaining Conflict and Human Rights Abuses: The Flow of Arms Continues.' 10 June. <<http://www.amnesty.org/en/library/info/ASA17/030/2006>>
- BBC (British Broadcasting Corporation). 2008. 'China's Secret War.' *Panorama*. BBC 1, 14 July.
- Berman, Eric G. 2009. *Sudanese Small Arms Holdings, November 2009*. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey.
- de Waal, Alex and Julie Flint. 2008. *A New History of a Long War*. 2nd edition. London: Zed Books.
- EC (European Council). 1994. Council

- Resolution 1713 (2006). S/2007/584. 3 October.
- . 2008a. *Report of the Secretary General on the Sudan*. S/2008/485. 23 July.
- . 2008b. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan*. S/2008/647. 11 November.
- . 2008c. *Report of the Secretary General on the Sudan*. S/2008/662. 20 October.
- . 2009. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan*. S/2009/562. 29 October.
- Young, John. 2006. *The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration*. HSBA Working Paper No. 1. Geneva: Small Arms Survey. November.
- UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2009. *Near-verbatim Transcript of the Press Conference by UN Deputy Resident Humanitarian Coordinator for Southern Sudan, Lise Grande*. Khartoum: UNMIS. 12 August.
- Unreported World. 2008. 'Meet the Janjawid.' Channel 4 Television UK. March.
- UNSC (United Nations Security Council). 2004. Resolution 1556 (2004), Adopted by the Security Council at Its 5015th Meeting on 30 July 2004. S/RES/1556. July.
- . 2005. Resolution 1591 (2005), Adopted by the Security Council at its 5153rd meeting, on 29 March 2005. S/RES/1591. 29 March.
- . 2006a. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Paragraph 3 of Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan*. S/2006/65. 30 January.
- . 2006b. *Second Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Paragraph 3 of Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan*. S/2006/260. March.
- . 2007a. *Confidential Interim Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan*. 17 April. Unpublished.
- . 2007b. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan Prepared in Accordance with Paragraph 2 of*
- un.org/CAB/nationalreports/2002/Sudan-e.pdf>
- Reuters. 2007. 'Sudan Has Drones, Is Pursuing Missiles—State Media.' 5 September.
- . 2009. 'South Sudan Builds up Tanks Numbers as Tensions Rise.' 9 July.
- Salmon, Jago. 2007. *A Paramilitary Revolution: The Popular Defence Forces*. HSBA Working Paper No. 10. Geneva: Small Arms Survey. December.
- Small Arms Survey. 2007. *The Militarization of Sudan: A Preliminary Review of Arms Flows and Holdings*. HSBA Issue Brief No. 6. Geneva: Small Arms Survey. April.
- Tanner, Victor and Jérôme Tubiana. 2007. *Divided They Fall: The Fragmentation of Darfur's Rebel Groups*. HSBA Working Paper No. 6. Geneva: Small Arms Survey. July.
- Trial Watch. 2009. 'Bahr Idriss Abu Garda.' <http://www.trial-ch.org/en/trial-watch/profil/db/facts/bahr-idriss-abugarda_806.html>
- Tubiana, Jérôme. 2008. *The Chad-Sudan Proxy War and the 'Darfurization' of Chad: Myths and Reality*. HSBA Working Paper No. 12. Geneva: Small Arms Survey. April.
- UN Comtrade. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. n.d. United Nations Commodity Statistics Database. Accessed 1 October 2009. <<http://comtrade.un.org/db/>>

اَتْمَانَات

محرر السلسلة: إميل ليرين

لتصميم والتخطيط: ريتشارد جونز rick@studioexile.com

الطبعة العربية :

أحمد بدواي (الترجمة) ، نادين الساحوري (التنسيق) ، وماريان الساحوري (تصميم).

الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات الأساسية، يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي: claire.mcevoy@smallarmssurvey.org

Sudan Human Security Baseline Assessment

Small Arms Survey

Avenue Blanc 47

Genève 1202

Switzerland

رقم الهاتف: + ٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧

رقم الفاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)



التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (HSBA)

مشروع بسنوات متعددة، يديره مسح الأسلحة الصغيرة.

وقد طور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تميمها، يدعم المشروع مبادرات تخفيض العنف، ومنها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ونظم محفزة لجمع أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني (SSR) وعمليات الحد من الأسلحة في جميع أنحاء السودان. كما يقدم التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

تقارير السودان مصممة لتوفير لقطات موجزة بشكل دوري لمعطيات أساسية في الوقت المناسب وذات صيغة ودية للقراءة. كما يعمل التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان على نشر ورقات عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي:

www.smallarmssurvey.org/sudan

يتلقى مشروع (HSBA) دعماً مالياً مباشراً من صندوق حكومة المملكة المتحدة لمنع النزاع ومن الوكالة الدنمركية للتنمية الدولية (Danida) ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية. كما تلقى المشروع دعماً من صندوق السلام والأمن العالميين التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية.

